الأمم المتحدة S/2018/62

مجلس الأمن

Distr.: General
24 January 2018
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أكتب إليكم لإبلاغكم بالتفاصيل الأولية لخطة الإغاثة الإنسانية لليمن لعام ٢٠١٨ التي وضعتها المملكة العربية السعودية، والتي أُعلن عنها في اجتماع وزراء خارجية ''تحالف إعادة الشرعية إلى اليمن'' في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، والمصمّمة بحيث تلبي جميع الاحتياجات الإنسانية لجميع المواطنين اليمنيين وتيسّر إيصال الشحنات التجارية والمنتجات النفطية إلى جميع أنحاء البلد، بما في ذلك صنعاء والحديدة. وقد قامت المملكة العربية السعودية بصوغ هذه الخطة الإنسانية الشاملة بحيث يتم في إطارها التصدّي لما تشكله ميليشيات الحوثيين من خطر – وخاصة عن طريق القذائف التسيارية والأسلحة والذخائر التي تهرّبها إيران إلى ميناء الحديدة الخاضع لسيطرة الحوثيين – يهدّد أمن المملكة العربية السعودية ودول المنطقة، وأمن النقل البحري الدولي وطرق الملاحة البحرية التجارية. وتمثل هذه الخطة أحد مظاهر استمرار المملكة العربية السعودية في دعم الشعب اليمني الشقيق – وهو الدعم الذي تجاوز ٨ بلايين من الدولارات منذ بداية النزاع في عام ٢٠١٥ – وتهدف بشكل رئيسي إلى تحقيق غايات من بينها:

(أ) إيصال وتركيب أربعة رافعات متنقلة لإيصال المواد الغذائية بواسطة برنامج الأغذية العالمي في ميناء الحديدة؛

(ب) المساهمة بمبلغ ١,٥ بليون دولار في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٨؛

(ج) إيداع مبلغ ٢ بليون دولار في البنك المركزي اليمني؛

(د) تقديم المشتقات النفطية على سبيل الهبة من الدول الأعضاء في ''تحالف إعادة الشرعية إلى اليمن''؛

(هـ) خفض تكاليف النقل من خلال إنفاق ٢٠ إلى ٣٠ مليون دولار على تحديث البنى التحتية للنقل؛

(و) زيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ اليمنية بحيث تكون قادرة على استقبال ٥٠٠ ٠٠٠ طن متري من واردات المشتقات النفطية، وهو ما يمثل ضعفي معدّل الذروة لواردات المشتقات النفطية التي

تم شحنها في عام ٢٠١٧، بما في ذلك عن طريق إنفاق مبلغ ٣٠ إلى ٤٠ مليون دولار لزيادة قدرات موانئ عدن والمكلا والمخاء من خلال تركيب أربع رافعات إضافية (اثنتان في المخاء، وواحدة في عدن، وواحدة في المكلا)، إلى جانب مشاريع لوجستية أخرى تُنفّذ في هذه الموانئ لزيادة طاقات توليد الكهرباء والتخزين؛

(ز) استخدام ميناء جازان، بطاقةٍ استيعابية تبلغ ٠٠٠ ٧٣ طن متري في الشهر، لاستقبال الإمدادات التجارية والسلع الإنسانية، وذلك نظرا لقربه الشديد من المراكز السكانية في شمال اليمن.

وسينشئ ”تحالف إعادة الشرعية إلى اليمن“ جسرا جويا يربط بين الدول الأعضاء في ”التحالف“ ومأرب، بطاقةٍ تسمح بنقل كميات تصل إلى ٠٠٠ ٦ طن متري في الشهر من الإمدادات الإنسانية والطبية الحرجة في أوقات الطوارئ.

وسينشئ ”تحالف إعادة الشرعية إلى اليمن“ أيضا ١٧ ممرا للمرور الآمن من ست نقاط مركزية لإيصال وتوزيع المعونات في جميع أنحاء اليمن، وذلك على النحو التالي:

١ - ممر الخضراء، لنقل المعونات من المملكة العربية السعودية إلى صعدة والحزم وصنعاء؛

٢ - ممر الطوال، لنقل المعونات إلى حجة وعمران وصنعاء؛

٣ - ميناء الحديدة، لنقل المعونات إلى حجة وعمران وصنعاء؛

٤ - ميناء المخاء، لنقل المعونات إلى تعز والحديدة؛

٥ - ميناء عدن، لنقل المعونات إلى تعز وإب وذمار وصنعاء؛

٦ - مطار عدن، لنقل المعونات إلى صنعاء وصعدة.

وإذا رفض الحوثيين قبول مقترح الأمم المتحدة بشأن الحديدة، فستظل الحديدة مفتوحة لاستقبال الإمدادات الإنسانية والطبية، وكذلك شحنات الأغذية التجارية. أما الوقود والشحنات التجارية الأخرى فستحُوّل وجهتها إلى عدن والمكلا والمخاء وجازان ليتم إيصالها إلى الحديدة وغيرها من المناطق عبر ممرات المرور الآمن المذكورة آنفا.

وسيكون ميناء الصليف مفتوحا لاستقبال الإمدادات الإنسانية والطبية، إلى جانب شحنات الأغذية التجارية.

وسيظل مطار صنعاء مفتوحا للرحلات الجوية الإنسانية.

وتتطلع المملكة العربية السعودية إلى تعميق تعاونها وتآزرها مع الأمم المتحدة لما فيه خير الشعب اليمني، الذي أُجبر على أن يتحمّل، دون ذنب اقترفه، وطأة ما تتبعه إيران والجهات العاملة باسمها بالوكالة من سياسات تجلب الدمار والانقسام، والذي يعتمد كلّيا على الجهود المشتركة التي تبذلها بلدان المنطقة والأمم المتحدة من أجل بلوغ المستقبل المشرق الذي يستحقه.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة على جميع أعضاء مجلس الأمن وإصدارها كوثيقة من وثائق المجلس.

(*توقيع*) عبد الله بن يحيى **المعلمي**

الممثل الدائم